٥ ــ لجنة الثقافة، رئيسها يحيى يخلف ومقررها جميل هلال.

٦ ــ لجنة الشؤون الاجتماعية، رئيستها انتصار الوزير (أم جهاد) ومقررتها ليلى خالد.

٧ ــ لجنة التنظيمات الشعبية، رئيسها عبد الرحمن العدلوك ومقررها داوود أبو الشكر.

٨ ــ لجنة لبنان، رئيسها توفيق الصفدي، ومقررها صالح زيدان.

أعمال اللجان

بحثت اللجنة السياسية مبادرة ريغان، وكان هناك إجماع على رفضها لأنها لا تشكل أساسا صالحا أو مقبولا لحل القضية الفلسطينية، وهي تهدف، في نهجها ومضمونها، إلى طمس القضية الفلسطينية، وتصفية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية.

وكان عرفات قد حضر اجتماع اللجنة السياسية، وقدم خلاله مداخلة طويلة انتقد فيها معارضيه داخل المجلس الوطني. وأكد عرفات انه لا يطلب من أحد أي تنازلات، لأنه لا يجوز أن تقدم المنظمة تنازلات، ولكن «يجب ترك أيدي القيادة حرة للتكتيك». (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٢/٢٢). وأضاف عرفات أن بعض القادة يرفضون مقررات فاس، ومشروع ريغان، «يشككون بالعلاقات مع النظامين المصري والأردني، ويطالبون بالتالي «بحل مشاكل الفلسطينيين في الدول العربية». وتساءل عرفات عن قدرة هؤلاء القادة على استخدام كلمة «لعم» بشجاعة في غابة النخاسين العرب». كما طالبهم بقبول مقررات فاس. هذا، واعتبرت اللجنة السياسية ان المجلس سيعتبر مشروع فاس الحد الأدنى للتحرك العربي، وأن الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني ــ الأردني سيقبل على أساس اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

من جهة أخرى، أوصت اللجنة العسكرية، في تقريرها، بانشاء «جيش التحرير الوطني الفلسطيني»، ليضم جميع قوات فصائل الثورة الفلسطينية (الشعب، ١٩٨٣/٢/٢٢).

أما لجنة لبنان، فناقشت أوضاع الفلسطينيين بالاستناد إلى ثلاث مذكرات قدمت إلى اللجنة، وتم التركيز على عدة نقاط، أهمها:

أولا ــ مناقشة أهداف الغزو الاسرائيلي للبنان، الذي استهدف إنهاء الوجود السياسي والعسكري لمنظمة التحرير، كما استهدف الوجود المدني الفلسطيني من ارتكاب مذابح صبرا وشاتيلا، ومواصلة الاعتقالات، وصولا إلى اكراه الفلسطينيين على ترك أماكن إقامتهم في المدن والقرى، وتجميعهم في المخيمات. ونذكر هنا، ما أكدته وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التابعة للأمم المتحدة، من أن حملة الارهاب ضد الفلسطينيين في جنوب لبنان تزداد كثيرا، وان معظم العائلات الفلسطينية المالكة لأراضيها ومساكنها بصورة شرعية تتعرض للتهديد بضرورة العودة إلى المخيمات، مع تحمل مسؤولية تخلفها عن ذلك (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٢/١٢).

ثانيا ــ بحث احتمال استئناف القتال في البقاع والشمال، لاستكمال أهداف الغزو الاسرائيلي، بإنهاء ما تبقى من الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان.

ثالثا ــ دور السلطة اللبنانية في التضييق على الفلسطينيين وعدم التقيد بالاتفاقيات التي عقدت مع القيادة الفلسطينية، والتي «تؤكد على حماية الوجود المدني الفلسطيني، وحق الفلسطينيين في حرية العمل السياسي والاجتماعي». ومن الجدير بالذكر هنا، ان منظمة التحرير، جددت موقفها، بأنها لن تكون عقبة امام أي جهد يمكن أن يؤدي إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية، إلا أنها تشترط الاتفاق مع الحكومة اللبنانية حول مسألة البحث في ضمانات سلامة المواطنين الفلسطينيين وحقوقهم المدنية، ضمن إطار الشرعية اللبنانية، وحسب القوانين المرعية (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٢/٢٨).

أما بالنسبة للجان الاخرى، فبعد يومين من المداولات لصياغة المشاريع والتوصيات خرجت بقرارات حول الشؤون الاجتماعية والتربوية والعمالية والاقتصادية والمنظمات الشعبية.

١ ــ فيما يخص الشؤون الاجتماعية قرر المجلس: (أ) القيام بحملة واسعة للافراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة وخارجها. (ب) دعم وحماية المؤسسات الاجتماعية والتربوية في لبنان، والعمل بكل الوسائل المتاحة لاستمرار وكالة غوث وتشغيل